

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في
الصحافة الوطنية

28/05/2014

عاجل .. الأزمي مطلوب لهذه الجلسة بعد استقبال الملك للمفوضة السامية لحقوق الإنسان

أجرى رئيس مجلس النواب السيد رشيد الطالبي العلمي اليوم الثلاثاء بالرباط، مباحثات مع المفوضة السامية لحقوق الإنسان السيدة نايفي بيلاي، تمحورت حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب.

وقال السيد الطالبي العلمي في تصريح للصحافة عقب هذا اللقاء، إن المباحثات تطرقت لعدد من القضايا، ومن ضمنها وضعية حقوق الإنسان بالمغرب، ولاسيما بعد المصادقة على دستور 2011، وإصلاح القضاء العسكري، وتعزيز دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأضاف السيد الطالبي العلمي أنه تم التطرق خلال هذا اللقاء أيضا لإشكالية توظيف قضية حقوق الإنسان من طرف بعض الجهات للمساس بمصالح المملكة، ودور المؤسسة التشريعية في النهوض بحقوق الإنسان.

وأشار في سياق متصل إلى أن رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان سيقدم يوم 23 يونيو المقبل أمام البرلمان، تقريرا حول وضعية حقوق الإنسان.

وتعتبر زيارة المفوضة السامية لحقوق الإنسان، الأولى من نوعها للمغرب لأسمى ممثلة لمنظمة الأمم المتحدة مكلفة بحقوق الإنسان منذ توليها منصبها كمفوضة سامية سنة 2008.

http://www.febrayer.com/%D8%B9%D8%A7%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%85%D8%B7%D9%84%D9%88%D8%A8-%D9%84%D9%87%D8%B0%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%84%D8%B3%D8%A9-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%83-%D9%84%D9%84%D9%85%D9%81%D9%88%D8%B6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9_a47507.html



إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان

ما يمتلكه من خبرات أعضائه ودوره المهم دعما لعمل هذه المحكمة وتنفيذ المقترحات والتوصيات التي ستنتج عن المؤتمر نحو نور البرلمان العربي في دعم المحكمة العربية لحقوق الإنسان.

من جانبه أكد فرج فيش، رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان، أن المفوضية ترحب بقرار جامعة الدول العربية بإنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان، وتامل أن تمثل هذه المحكمة لبنة أساسية لحماية حقوق الإنسان في الدول العربية.

وأبرز أهمية أن تكون عملية مناقشة مشروع النظام الأساسي للمحكمة تشاركية وشفافة وأن يفتح المجال للمنظمات المجتمع المدني وتقابات الضاميين وجمعيات القضاة والخبراء لتقديم الملاحظات وملاحظاتهم، وأن ينص النظام الأساسي للمحكمة بشكل واضح على أن تكون مرجعياتها كافة التزامات الدولة الطرف المعنية، بما في ذلك الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادت عليها أو انضمت إليها، وأن لا يقتصر اختصاص المحكمة على المجالات العربي والاتفاقيات العربية الأخرى في مجال حقوق الإنسان.

ومن جهته، أبرز محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، التحديتات القانونية والمنهجية التي يطرحها مسار صياغة مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، لاسيما من منظور تقريب هذا المشروع من الأنظمة الأساسية للمحاكم الإقليمية المعاللة.

يذكر أنه بناء على قرار لمجلس الجامعة العربية على مستوى القمة خلال السنة الماضية، انطلق مسار صياغة وإعداد مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان وتم إنشاء لجنة من الخبراء القانونيين من الدول الأعضاء في الجامعة لتقديم الخبرة حول المشروع.

وقررت القمة العادية الـ 25 لجامعة الدول العربية المعقودة بالكويت في مارس الماضي، الموافقة من حيث المبدأ على مشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، وتكليف اللجنة رفينة المستوى للبت في المسائل المتعلقة بالمشروع وعرض الصياغة النهائية له على اجتماع وزراء الخارجية العرب في بورة سبتمبر 2014 لمتاعده.

ويتكلم المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان (المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان) بالبحرين، على مدى يومين بمشاركة جامعة الدول العربية والبرلمان العربي، ويتعاون مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وتناقش جلسات عمل المؤتمر أوراق عمل تتعلق بالخطوات المتخذة في إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان، ومشروع النظام الأساسي للمحكمة، ودور كل من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والبرلمان العربي في إنجاز ودعم عمل هذه المحكمة، ومسيرة الإصلاحات في جامعة الدول العربية في مجال حقوق الإنسان.

كما يتضمن جدول أعمال المؤتمر عرض تجارب المحاكم المعاللة، ورؤى المنظمات والمؤسسات العربية لحقوق الإنسان حول النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، وتحديد العلاقة بين هذه المحكمة واليات حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية، ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في دعم عمل المحكمة العربية لحقوق الإنسان، وتقييم ومناقشة توصيات المؤتمر العربي حول تطوير منظومة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية لعام 2013.

ويشارك في المؤتمر وفد من المغرب يضم مسؤولين وأعضاء بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وعددا من الفاعلين الحقوقيين.

أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية، نيل العربي، يوم الأحد بالانمام، أن إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان يمثل نقلة حضارية في مجال حقوق الإنسان في العالم العربي.

وقال العربي، في كلمة خلال حفل افتتاح المؤتمر الدولي حول المحكمة العربية لحقوق الإنسان، إن قضية حقوق الإنسان تشغل اهتماما بالغا على المستوى الدولي والإقليمي والوطني، وإن هذه الاهتمامية تضاعفت في الوقت الراهن بالنسبة للعالم العربي بعد سنوات من الإقصاء والنهيميش الاجتماعي بلغت بانواططين للمطالبية بالإصلاح السياسي والإصلاح الديمقراطي، مشيرا إلى أن العالم العربي يعيش مرحلة تحول فارقة في تاريخه الحديث، وتغيرات عميقة تفلود مسيرتها الشعوب العربية المنطلقة إلى بناء دولة المؤسسات القائمة على العدل والمساواة والديمقراطية والتكامل الاجتماعي، أي الحكم الرشيد، والذي لا يمكن أن يتحقق في غياب حماية واحترام حقوق الإنسان.

وأشار إلى أن المنطقة العربية تشهد حاليا اهتماما غير مسبوق بقضايا حقوق الإنسان تقديرا لاهميتها ودورها في الخروج من مصاف الدول النامية إلى مصاف الدول المتقدمة، وإن يتأذى هذا إلا بانتهوض بالإنسان ذاته الذي سيفقد هذا التقدم.

وأضاف أنه لا يمكن أن تكون هناك دول حرة مستقلة مزدهرة في ظل مواطنين لا يتمتعون بالحرية والكرامة والحقوق، وفي ظل حرمانهم من الإنصاف، ولا يمكن ضمان السلم الخارجي في غياب السلم الداخلي، أي السلم بين أبناء الوطن وبين المواطن والدولة، ويعبارة أخرى، الالتزام بحقوق الإنسان كحق أخلاقي وحق استراتيجي على حد سواء كما أن استقرار دول المنطقة يتوقف على مدى تنفيذها واحترامها لمبادئ حقوق الإنسان التي تضمنتها المواثيق الدولية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

كما أكد إنشاء هذه المحكمة هام للحاق بركاب العصى، وينبغي إتاحة الفرصة للمواطن في المنطقة العربية أن يصل إلى المحكمة العربية لحقوق الإنسان إذا ما استنفذ كافة السبل الوطنية للإنصاف.

من جانبه أكد عبد العزيز آل، رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالبحرين، أن إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان يعتبر تحولا تاريخيا كبيرا لتعزيز مكانة الأمة العربية بين الأمم، وستكون إضافة حلقية في مجال احترام وحماية حقوق الإنسان، لنضاهي للمحاكم الأوروبية والأفريقية والأمريكيتين، التي سبقنا في هذا المجال.

من جهته، أبرز رئيس البرلمان العربي، أحمد بن محمد الجروان، أن مياكة القادة العرب في قمة النوحة في مارس 2013 إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان جاءت مليية لظموحات الشعوب العربية النواقة إلى مثل هذه المحكمة التي تعتبر ملاذا يلجأ اليه المحضرون من الانتهاكات في مجال حقوق الإنسان، وقال أننا في البرلمان العربي وكتمثيل لإرادة الشعوب العربية نلق بوقه خلف دعم إنشاء المحكمة تلبية لظموحات الشعوب واستكمالا لخطوة العدالة الحقيقية في وطننا العربي، وأكد أن الوضع الراهن في الوطن العربي وما تواجهه المنطقة العربية من تحديات جسام متجسمة في أشكال شتى، منها الإحتلال الصهيوني للأراضي العربية وانتهائه المستمرة لحقوق الإنسان العربي والنظور المتسارع في الصراعات والنزاعات في المنطقة، والتحديات الاقتصادية والتنموية الجسيمة التي تواجهها الكثير من الدول العربية، وما يترتب عليها من مساس بحقوق الإنسان، ندعونا إلى النظر في أهمية العمل الإنساني والحقوق بما يفتح المجال واسعا نحو تنمية مجتمعية واقتصادية مستدامة لنوق إليها شعوبنا العربية.

وأضاف أن البرلمان العربي لن يدخر جهدا في تسخير كل



ولاية الراشدية وفاس والقنيطرة يادرو لمحاوَرتهم ووعودهم بقعا أرضية ورخصا للنقل

أسرى البوليساريو يعودون للاعتصام بمناسبة جلسة مساءلة بنكيران

الرباط يونس مسكين



ولفة سامة لاسرى البوليساريو امام البرلمان

سامر عبد الله، إن من بينها مبادرة الوالي الجديد للراشدية للاتصال بالأسرى المتحدرين من جهته بعد قيامهم ببعض الاحتجاجات، ومنح أكثر من 130 منهم بقعا أرضية مساحة الواحدة منها 100 متر مربع. فيما بادرت الولاية القنيطرة الجديدة، زينب العدوي بدورها إلى ربط الاتصال بالأسرى السابقين الموجودين في تراب ولايتها، ليتلقى هؤلاء وعدا من السلطات بالحصول على رخص للنقل المزدوج لعدم توفر بقع أرضية. كما قام عامل فاس مؤخرا بالاتصال بهؤلاء الأسرى السابقين، مبدئا تفهيمه لمطالبهم واستعداداه لمناقشتها بعد

العدل، فالقانون يحقق العدل، لكنه لا يحقق الإنصاف، وهذه فئة تستحق الإنصاف وليس العدل فقط. مصدر من بين المعتصمين، الذين عادوا إلى قبالة البرلمان يوم أمس، قال لـ«أخبار اليوم» إن اعتصاماتهم وبتقلاتهم الدائمة إلى الرباط ورسائلهم المتوالية، لم تثمر أي شيء، بما فيها طلبات ملحة لمقابلة المفتش العام للقوات المسلحة الملكية، الجنرال عبد العزيز بناني، فيما أوضح سامر عبد الله أن التحركات المحلية والجهوية بدأت تؤتي بعض الثمار، في مقابل توالي وفيات بعض الأسرى السابقين دون تحقيق السلطات المركزية لأي من مطالبهم. الثمار المأخوذة

23 ونهاية كل شهر، أي تزامنا مع توصلنا بمعاشاتنا الشهرية، إلا أننا هذه المرة اخترنا يوم جلسة بنكيران ضمانا لإيصال الرسالة والاستفارة من الحضور الإعلامي. مصدر مسؤول في إحدى أكبر هيئات الحكامة، قال لـ«أخبار اليوم» إن اتصالات ومحاولات وجلسات مكثفة مع الجهات المسؤولة عن هؤلاء الأسرى السابقين، باتت بالفشل. وأوضح المصدر نفسه أن «الجهات التي يمكنها أن تتدخل تردّ بكونها استنفدت كل الوسائل القانونية الممكنة وأنهم تسلموا أقصى ما يمكن من تعويضات اجتماعية لكن ما يفعله البعض في هذا الملف، هو أن الطلوب هو أكثر من

رغم توالي السنوات بعد عودتهم من الأسر الذي قضوه في قبضة جبهة البوليساريو، واعتصامهم طيلة شهر في شوارع الرباط وتعرضهم للتضييق والتدخل الأمني لتفريقهم مازال الجنود السابقون الذين أسرتهم ميليشيات البوليساريو في معارك حرب الصحراء، يتظاهرون إصفاهم من طرف السلطات حيث يواجه أغلبهم وضعا اجتماعيا صعبا. وبعد فضهم لاعتصامهم المفتوح الذي نشئوه قبل ثلاث سنوات أمام البرلمان، بناء على وعود واتفاق شهد عليه المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقف ولاية الرباط أصبح الأسرى السابقون يدايرون على تنظيم اعتصام مرة كل شهر أمام مقر البرلمان، فيما نقلوا معركتهم الدائمة إلى المستوى المحلي والجهوي، بتنظيمهم وفيات واعتصامات في العديد من جهات المملكة.

أمس، وقبيل انطلاق جلسة المساءلة الشهرية لرئيس الحكومة، تحولت الساحة المقابلة لمقر البرلمان إلى مكان لاعتصام هؤلاء الأسرى السابقين، والذين لاقتات تطالب بتمكينهم من موارد تكفل لهم ضمان مستقبل أبنائهم الذين اتجوههم في مراحل متقدمة من أعمارهم، فيما ضاع أكثر من عقدين من شبابه في زنازين الأسر في تندوف. وأوضح أحد منسقي تحركات هؤلاء الجنود السابقين، سامر عبد الله، أن اختيار يوم مساءلة رئيس الحكومة في البرلمان، كان مقصودا، «رغم أن الوقفة الشهرية تنظم في الفترة ما بين



تتضمن ندوة "نادي قادة الدبلوماسية" ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

ادريس اليزمي: اللجان الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالأقاليم الجنوبية "فاعل مهني مستقل وذو مصداقية"

الحسانية بمشاركة خمس مجموعات حملت مشعل هذا اللون الغنائي، وذلك بمشاركة مع كلية الآداب بالرباط - أكاد والمكتب الشريف للفوسفاط ووكالة تنمية الأقاليم الجنوبية ومركز الدراسات الصحراوية الذي تم تدشين مقره بالرباط في فبراير 2013. وأشار إلى أنه تم أيضا إحداث ماستر للدراسات الصحراوية ودعا اليزمي مختلف الفاعلين المعنيين بالدفاع عن القضية الوطنية إلى بذل مزيد من الجهود على المستوى الدولي، مع التأكيد على ضرورة إرساء انسجام حقيقي بين مبادرات هؤلاء المنظمين من جهة، نكر مدير ديوان وزارة الشؤون الخارجية والتعاون لطفى بوشعراة بأصل النزاع المفتعل حول الوحدة الترابية للمغرب، وهما ناتج الجيوستراتيجية وأبعاده الإقليمية والدولية، مشددا على ضرورة تعزيز عمل الدبلوماسية الرسمية والانفتاح بشكل أكبر على الدبلوماسية الموازية خاصة ما يتعلق بالبرلمان والمجتمع المدني، وأوضح أن الهدف يتسقل

قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليزمي، أول أمس الاثنين بالرباط إن اللجان الجهوية التي أحدثها المجلس بالأقاليم



"ادريس اليزمي في ندوة "نادي قادة الدبلوماسية"

في الدفاع عن الحقوق المشروعة للمغرب وتضمن دولي للتقدم الذي حققته المملكة في مجال حقوق الإنسان، التي يتم تسخيرها من قبل أعداء الوحدة الترابية للمغرب. وقال إن "قضية الصحراء تعد قضية وجودية بالنسبة لمستقبل الأمة المغربية. إن لا يتعلق الأمر فقط بقضية تقنية أو ية"، مبرزا أن الأمم المتحدة يجب أن تأخذ على محمل الجد جهود المغرب، خاصة في ضوء مقترح الحكم الذات من جانبها، ركزت زينب حجبوها عضو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مداخلتها على النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية الذي أعده المجلس وأشارت إلى أن إحداث هذا الورش تم على أساس مقارنة تشاركية وشفافة عرفت انخراط الساكنة المحلية. وأضافت أن هذا المخطط يهدف أساسا إلى بلورة دينامية جديدة للنمو التنافسي، والنهوض بتنمية بشرية متمجة، والتهيئة الجالية المستدامة وكذا إرساء حكمة محلية.

الجنوبية تعد "فاعلا مهنيا مستقلا وذو مصداقية". وأوضح اليزمي، في كلمة خلال ندوة نظمتها "نادي قادة الدبلوماسية" التابع لمدرسة الحكامة والاقتصاد حول "الاتفاق الاستراتيجي للمغرب في تسوية قضية الصحراء"، أن هذه اللجان تتلقى، في إطار عملها اليومي، شكايات المواطنين دون أي تمييز، أيا كان الشخص الذي يتوجه إلى هذه المؤسسات وأيا كان موقفه السياسي، وأشار خلال هذا اللقاء، الذي حضره أنثري أزولاي مستشار جلالة الملك، إلى أن هذه الهيئات تقوم بالتقصي بشكل مهني، مضيفا أن الجهود التي تبذلها هذه اللجان معترف بها من طرف الجميع، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة والوفود الأجنبية التي يستقبلها مسؤولو هذه اللجان. وذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قام أيضا، وفي إطار النهوض بحقوق الإنسان، بإنتاج أول دراسة "انطولوجيا" حول الموسيقى

تعبئة الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين في مجال حقوق الإنسان

لمجلس المنافسة والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة وإحداث
 المتدوية الوزارية لحقوق الإنسان. إضافة إلى تطور الممارسة
 الاتفاقية بالمغرب وانتظامها خلال السنوات الأخيرة
 واعتبر أن تفعيل الأرضية. بالإضافة إلى عملية التحيين،
 يتطلب صياغة تصور وبرنامج عمل يواكب المستجدات الجديدة
 على المستوى التنفيذي. مشيراً إلى أن التقدم الحاصل حالياً
 على مستوى الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان يتطلب
 جهداً إضافياً لضمان تكاملها مع الأرضية المواطنة.
 وشدد على أنه يتعين على لجنة الإشراف أن تعمل . هذا
 السياق المؤسساتي والسياسي ارتكازاً على متهجية تأخذ
 بعين الاعتبار التغيرات المؤسساتية والسياسية الجديدة، وضمان
 تفضل نابع مع خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية
 وحقوق الإنسان. وضمان الانسجام والتكامل في مجال التربية
 والتكوين على حقوق الإنسان. وتطوير قيمة عمل مضافة إلى
 عمل الفاعلين الآخرين وتغادي التكرار والتضارب. إضافة إلى
 ضمان انطراط واسع لمختلف الفاعلين المؤسساتيين والمعيّنين
 والمحليين في تفعيل الأرضية. وتضمن جدول أعمال الاجتماع
 جلسيتين تمحورت الأولى حول " مقترح تحيين الأرضية: الدواعي.
 المنهجية، والمقترحات". ما همت الجلسة الثانية "بناء تصور
 جديد لتفعيل الأرضية المواطنة".

للتعويض بثقافة حقوق الإنسان. رئيس المجلس الوطني لحقوق
 الإنسان السيد ادريس اليّزمي، في كلمة تلاها نيابة عنه عضو
 المجلس السيد أحمد عيادي، إن هذا الاجتماع ينمّذ للنظر في
 السبل الكفيلة بإحياء عمل اللجنة وتفعيل الأرضية المواطنة
 انطلاقاً من إرادة المجلس وضع الإمكانيات المتوفرة لديه لدعم
 هذه العملية أخذاً بعين الاعتبار المتغيرات الأخيرة التي عرفها
 المغرب.
 وأوضح أن انقطاع عمل اللجنة ترتب على ظروف ذاتية مرتبطة
 أساساً بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي عرف في سنتين
 الأخيرتين انخراطاً مكثفاً في عملية تفعيل الدستور على مستوى
 تقديم الآراء والتقارير والمبادرات التشريعية، وخضوع المجلس
 لهيكله مؤسسية جذرية أثرت بشكل كبير على تتبع ملف
 الأرضية. إضافة إلى ظروف خارجية ارتبطت بالالتباسات التي
 واجهها مختلف الفاعلين بشأن التفضيلات الممكنة بين الخطة
 الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان والأرضية المواطنة للتعويض
 بثقافة حقوق الإنسان.
 وأضاف أن تفعيل الأرضية يتطلب "عملية تحيين ذكية"
 لتساير مجمل التطورات التي عرفها المغرب والمتمثلة في إقرار
 الدستور الجديد، وتحديث الأنظمة الأساسية للمجلس الوطني
 لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط وإصلاح القانون الأساسي

عقدت لجنة الإشراف على تنفيذ الأرضية المواطنة
 للتعويض بثقافة حقوق الإنسان أمس بالرباط اجتماعاً
 خصص لتدارس الإطار العام لاستئناف أعمال اللجنة
 وصياغة برنامج عملها. وتحيين مضامين الأرضية المواطنة
 للتعويض بثقافة حقوق الإنسان بتعاون مع مجموع الفاعلين
 المتخرطين في المسلسل.
 وترمي الأرضية المواطنة للتعويض بثقافة حقوق الإنسان إلى
 خلق دينامية لتعبئة الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين من
 أجل تنسيق مجموع الأنشطة في مجال التعويض بثقافة حقوق
 الإنسان، في إطار رؤية تستجيب لهدف مجتمعي يقوم على
 ترسيخ قيم ومبادئ حقوق الإنسان في المجتمع، والعمل على
 تمكّن أفراد عموماً ومن يوجدون في مواقع تمكّنهم من ضمان
 أعمال حقوق الإنسان بشكل خاص، لثقافة حقوقية تتجلى في
 مواقف وسلوكيات وممارسات تحترم معايير وقيم حقوق الإنسان،
 وتنعكس إيجاباً على الحياة اليومية للمواطنين والمواطنات.
 وحددت الأرضية المواطنة للتعويض بثقافة حقوق الإنسان
 وهي وثيقة تم إعدادها بشكل تشاركي بين مختلف الفاعلين
 المعنيين. ثلاثة مستويات للتدخل تهم التربية والتكوين
 والتصسيس.
 وقال رئيس لجنة الإشراف على تنفيذ الأرضية المواطنة



مزوار يتباحث بالرباط مع المفوضة السامية لحقوق الإنسان

2012/08/27

ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وممثلي المجتمع المدني. وستتناول هذه المباحثات مجموع الجوانب المتعلقة بالتعاون بين المغرب والمفوضة السامية لحقوق الإنسان، وسبل ووسائل تعزيز هذه الشراكة مستقبلا. وتعتبر هذه الزيارة الاولى من نوعها لاسمى ممثلة لمنظمة الأمم المتحدة مكلفة بحقوق الإنسان، منذ توليها منصبها كمفوضة سامية سنة 2008.

لا رجعة فيه للمملكة، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، من أجل الانخراط في طريق دعم وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها والدفاع عن الحريات الأساسية. وستجري بيلاي، خلال هذه الزيارة، مباحثات مع رئيس الحكومة، ووزير العدل والحريات والداخلية، فضلا عن المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان. كما ستلتقي رئيسي غرفتي البرلمان، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان،

الرباط (و م ع) - أجرى وزير الشؤون الخارجية والتعاون، صلاح الدين مزوار، أمس الثلاثاء بالرباط مباحثات مع المفوضة السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاي، التي تقوم حاليا بزيارة رسمية للمغرب تستغرق أربعة أيام بدعوة من الحكومة. وتكرس الدعوة الموجهة للمفوضة السامية لحقوق الإنسان الشراكة الوثيقة والمتواصلة التي تجمع المغرب بالآليات الاممية لحقوق الإنسان، والتي تندرج في إطار الخيار، الذي



المجلس الوطني لحقوق الإنسان يتدارس تحيين

مضامين أرضية المواطنة لحقوق الإنسان

214827

انعقد يوم أمس، بالرباط، اجتماع لجنة الإشراف على تنفيذ الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، خصصت لتدارس الإطار العام لاستئناف أعمال لجنة الإشراف وصياغة برنامج عملها، وتحيين مضامين الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان بتعاون مع مجموع الفاعلين المعنيين المنخرطين في المسلسل. ويهدف هذا اللقاء، حسب أرضية اللقاء، إلى إعادة إطلاق دينامية لجنة الإشراف من أجل تحيين مسار تفعيل الأرضية المواطنة بما يتلاءم مع ما استجد من حاجيات ومن أفاق جديدة للعمل.

كما ترمي أرضية اللقاء حسب بلاغ اللجنة، إلى خلق دينامية لتعبئة الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين من أجل ترصيد وتنسيق مجموع الأنشطة في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان، في إطار رؤية تستجيب لهدف مجتمعي يقوم على ترسيخ قيم ومبادئ حقوق الإنسان في المجتمع.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يتدارس تحيين مضامين أرضية المواطنة لحقوق الإنسان

214827
فاطمة الزهراء جبور

تنسيق وتوطين الأرضية المواطنة إلى مركز التوثيق والإعلام والتكوين التابع للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. ويشار إلى أنه تنفيذا لتوصيات هيئة الإصاف والمصالحة ساهم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في تنسيق أعمال لجنة الإشراف والتتبع المختلطة التي أشرفت على إعداد الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان.

الخاص بلجنة المتابعة ومن ضمنها أيضا المسطرة الخاصة باختيار المنظمات غير الحكومية عضو اللجنة، وفق مسطرة طلبات المشاركة، وبعد إنجاز دراسة خبيرة حول البناء التنظيمي لعملية الإنجاز وبنية الإشراف على متابعة التنفيذ، أجرى المجلس العديد من المشاورات مع السيد الوزير الأول ومختلف الوزارات بعد أن استقر رأي الحكومة على أن توكل مهمة

بشكل خاص، لثقافة حقوقية تنجلي في مواقف وسلوكيات وممارسات تحترم معايير وقيم حقوق الإنسان، وتنعكس إيجابيا على الحياة اليومية للمواطنين والمواطنات وقد حددت الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان ثلاثة مستويات للتدخل تهم الترسيبية والتكوين والتحصين. كما يندرج هذا اللقاء، بعد استكمال الضور التنظيمي

حسب بلاغ للجنة، إلى خلق دينامية لتعبئة الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين من أجل ترصيد وتنسيق مجموع الأنشطة في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان، في إطار رؤية تستجيب لهدف مجتمعي يقوم على ترسيخ قيم ومبادئ حقوق الإنسان في المجتمع، والعمل على تمكك الأفراد عموما ومن يوجدون في مواقع تمكنهم من ضمان أعمال حقوق الإنسان

المنخرطين في المسلسل. ويهدف هذا اللقاء، حسب أرضية اللقاء، إلى إعادة إطلاق دينامية لجنة الإشراف من أجل تحيين مسار تفعيل الأرضية المواطنة بما يتلاءم مع ما استجد من حاجيات ومن أفاق جديدة للعمل، بمشاركة مع القطاعات الحكومية المعنية والمؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني. كما ترمي أرضية اللقاء

انعقد يوم أمس، بالرباط، اجتماع لجنة الإشراف على تنفيذ الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، خصص لتدارس الإطار العام لاستئناف أعمال لجنة الإشراف وصياغة برنامج عملها، وتحيين مضامين الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان بتعاون مع مجموع الفاعلين المعنيين



المفوضة السامية لحقوق الإنسان تجري مباحثات بالرباط

الأساسية. وستجري السيدة بيلاي، خلال هذه الزيارة، مباحثات مع رئيس الحكومة، ووزيري العدل والحريات والداخلية، فضلا عن المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان. كما ستلتقي رئيسي غرفتي البرلمان، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وممثلي المجتمع المدني وستتناول هذه المباحثات مجموع الجوانب المتعلقة بالتعاون بين المغرب والمفوضية السامية لحقوق الإنسان وسبل ووسائل تعزيز هذه الشراكة مستقبلا.

وتعتبر هذه الزيارة الأولى من نوعها لأسمى ممثلة لمنظمة الأمم المتحدة مكلفة بحقوق الإنسان منذ توليها منصبها كمفوضة سامية سنة 2008.



أجرى وزير الشؤون الخارجية والتعاون السيد صلاح الدين مزور، يوم أمس الثلاثاء بالرباط مباحثات مع المفوضة السامية لحقوق الإنسان السيدة نافي بيلاي التي تقوم حاليا بزيارة رسمية للمغرب تستغرق أربعة أيام بدعوة من الحكومة.

وتكرس الدعوة الموجهة للمفوضة السامية لحقوق الإنسان الشراكة الوثيقة والمتواصلة التي تجمع المغرب بالآليات الأممية لحقوق الإنسان، والتي تندرج في إطار الخيار الذي لا رجعة فيه للمملكة، بقيادة صاحب الحلالة الملك محمد السادس، من أجل الانخراط في طريق دعم وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها والدفاع عن الحريات



بيلاي تواصل زيارتها للمغرب



17/920

بدأت نافي بيلاي، المفوضة السامية لحقوق الإنسان، أول أمس زيارة رسمية إلى المغرب تمتد أربعة أيام، بدعوة من العاهل المغربي الملك محمد السادس.
 وأعلنت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، في بيان لها، أنها الزيارة الأولى لأسمى ممثلة لمنظمة الأمم المتحدة، مكلفة بحقوق الإنسان منذ توليها منصبها كمفوضة سامية.
 وأوضح المصدر ذاته، أن بيلاي ستجري، خلال هذه الزيارة، مباحثات مع الملك محمد السادس، ورئيس الحكومة، ووزراء الخارجية، والعدل والحريات، والداخلية، فضلا عن المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان.
 كما ستلتقي رئيسي غرفتي البرلمان (النواب والمستشارين)، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وممثلي المجتمع المدني، والمنسق المقيم للأمم المتحدة.



تم تعارسة الإطار العام للأرضية بالرباط

استئناف أعمال لجنة الإشراف على تنفيذ الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان

17/07/2017
الخبر

عقدت لجنة الإشراف على تنفيذ الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، أمس الثلاثاء بالرباط اجتماعا خاصا لتدارس الإطار العام لاستئناف أعمال اللجنة وصياغة برنامج عملها، وتعيين مساهمين الأرضية الواجبة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان بالتعاون مع مجموع الفاعلين المتخرطين في السلسلة.

رؤية تشخيصية تهدف مجتمعي يقوم على ترسيخ قيم ومبادئ حقوق الإنسان في المجتمع والعمل على تمكين الأفراد عموما ومن يوجدون في مواقع ضعيفة من ضمان إعمال حقوق الإنسان بشكل خاص للثقافة حقوقية تتجلى في مواقف وسلوكيات وممارسات تحترم معايير وقيم حقوق الإنسان، وتتغاضد إيجابيا على العقائد اليومية للمواطنين والمواطنات وحدثت الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان وهي وثيقة تم إعدادها بشكل تشاركي بين مختلف الفاعلين المعنيين بثلاثة مستويات للشخصية وهم التربية والتكوين والتشخيص.

الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إبراهيم التيمي، في كلمة ألقاها نيابة عنه عضو المجلس أحمد عبادي، إن هذا الاجتماع ينقذ لتتفرق في السبل كالتصديع بإحياء عمل اللجنة وتفعيل الأرضية المواطنة انطلاقا من إرادة المجلس وشمع الاستراتيجيات الملوقة لديه لدعم هذه العملية أيضا يعين الاعتبار المتغيرات الأخيرة التي عرفها المغرب.

الأداء والتأثيرات التشريعية. وخضوع المجلس لهيكلية مؤسسية جذرية الترتيب بشكل كبير على تنوع ملف الأرضية، إضافة إلى ظروف خارجية ارتبطت بالإحتياجات التي واجهتها مختلف الفاعلين بشأن التداخلات المعقدة بين الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان والأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان. وأضاف أن تفعيل الأرضية يتطلب عملية تجميع تكية - لتمايز مجمل التطورات التي عرفها المغرب والمتعلقة في إطار الدستور الجديد، وتحديث الأنظمة الأساسية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط والإصلاح القانوني الأساسي لمجلس المنافسة والهيئة المركزية

للقاربة من الرشوة وإحداث المنووية الوزارية لحقوق الإنسان إضافة إلى تطور المفارسة الإقلاقية بالمغرب وانتقالها خلال السنوات الأخيرة.

وأخيرا أن تفعيل الأرضية، بالإضافة إلى عملية التحسين، يتطلب صياغة تصور وبرنامج عمل يواكب المستجدات الجديدة على المستوى التقني، مشيرا إلى أن التقدم المحاسل حاليا على مستوى الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان يتطلب جهدا إضافيا لضمان تكاملها مع الأرضية المواطنة.



السيد اليزمي: اللجان الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالأقاليم الجنوبية "فاعل مهني مستقل وذو مصداقية"

الرباط 27 ماي 2014/ ومع/ قال رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد ادريس اليزمي، أمس الاثنين بالرباط، إن اللجان الجهوية التي أحدثتها المجلس بالأقاليم الجنوبية تعد "فاعلا مهنيا مستقلا وذا مصداقية". وأوضح السيد اليزمي، في كلمة خلال ندوة نظمها "نادي قادة الدبلوماسية" التابع لمدرسة الحكامة والاقتصاد حول "الآفاق الاستراتيجية للمغرب في تسوية قضية الصحراء"، أن هذه اللجان تلتقي، في إطار عملها اليومي، بشكايات المواطنين دون أي تمييز، أيا كان الشخص الذي يتوجه إلى هذه المؤسسات وأيا كان موقفه السياسي. وأشار خلال هذا اللقاء، الذي حضره على الخصوص السيد أندري أزولاي مستشار جلالة الملك، إلى أن هذه الهيئات تقوم بالتقصي بشكل مهني، مضيفا أن الجهود التي تبذلها هذه اللجان معترف بها من طرف الجميع، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة والوفود الأجنبية التي يستقبلها مسؤولو هذه اللجان. وذكر أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قام أيضا، وفي إطار النهوض بحقوق الإنسان، بإنجاز أول دراسة "أنطولوجيا" حول الموسيقى الحسانية بمشاركة خمس مجموعات حملت مشعل هذا اللون الغنائي، وذلك بشراكة مع كلية الآداب بالرباط - أكادال والمكتب الشريف للفوسفاط وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية ومركز الدراسات الصحراوية الذي تم تدشين مقره بالرباط في فبراير 2013. وأشار إلى أنه تم أيضا إحداث ماستر للدراسات الصحراوية. من جانب آخر، دعا السيد اليزمي مختلف الفاعلين المعنيين بالدفاع عن القضية الوطنية إلى بذل مزيد من الجهود على المستوى الدولي، مع التأكيد على ضرورة إرساء انسجام حقيقي بين مبادرات هؤلاء المتدخلين. من جهته، ذكر مدير ديوان وزارة الشؤون الخارجية والتعاون السيد لطفي بوشعرة بأصل النزاع المفتعل حول الوحدة الترابية للمغرب، ورهاناته الجيو استراتيجية وأبعاده الإقليمية والدولية، مشددا على ضرورة تعزيز عمل الدبلوماسية الرسمية والانفتاح بشكل أكبر على الدبلوماسية الموازية خاصة ما يتعلق بالبرلمان والمجتمع المدني. وأوضح أن الهدف يتمثل في الدفاع عن الحقوق المشروعة للمغرب وتتميز دولي للتقدم الذي حققته المملكة في مجال حقوق الإنسان، التي يتم تسخيرها من قبل أعداء الوحدة الترابية للمغرب. وقال إن "قضية الصحراء تعد قضية وجودية بالنسبة لمستقبل الأمة المغربية. إذ لا يتعلق الأمر فقط بقضية تقنية أو آلية"، مبرزا أن الأمم المتحدة يجب أن تأخذ على محمل الجد جهود المغرب، خاصة في ضوء مقترح الحكم الذاتي وتوضيح دور الجزائر في هذا النزاع. من جانبها، ركزت السيدة زينب حجوبها عضو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مداخلتها على النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية الذي أعده المجلس. وأشارت إلى أن إحداث هذا الورش تم على أساس مقارنة تشاركية وشفافة عرفت انخراط الساكنة المحلية. وأضافت أن هذا المخطط يهدف أساسا إلى بلورة دينامية جديدة للنمو التنافسي، والنهوض بتنمية بشرية مدججة، والتهيئة الحثيئة المستدامة وكذا إرساء حكاما محلية. ويطمح نادي "قادة الدبلوماسية" إلى بعث دينامية وهيكلية انخراط طلبة مدرسة الحكامة والاقتصاد بالرباط في إطار الدبلوماسية الدولية. كما يهدف إلى دعم وتأطير الطلبة، وتنظيم المشاركة في مختلف أنشطة الأمم المتحدة وتأطير الوفود لإتقان البروتوكول والإجراءات الأممية، وكذا إعطاء فرصة لأكثر عدد من الطلبة المؤهلين من أجل أداء دور الدبلوماسي.

<http://www.menara.ma/ar/2014/05/27/1186274-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D8%A7%D8%B9%D9%84-%D9%85%D9%87%D9%86%D9%8A-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D9%84-%D9%88%D8%B0%D9%88-%D9%85%D8%B5%D8%AF%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9.html>



المفوضة السامية لحقوق الإنسان قالت إنها تقدم المملكة إلى دول أوروبا كنموذج يحتذى بيلاي تشيد بالتجربة المغربية في مجال معاملة المهاجرين الأفارقة

8/10/2008

الدار البيضاء، لجنس منقح



العامل المغربي/ الملك محمد السادس لدى استقباله بيلاي أمس في القصر الملكي بالدار البيضاء (أماز)

الإفارقة، وأضافت أن المغرب دخل مرحلة إصلاحات جد متقدمة، منذ اعتماد دستور 2011، الذي يتميز على الخصوص بإقرار مبدأ سمو الاتفاقيات الدولية على التشريعات الوطنية، وإقراره مكانة خاصة لحقوق الإنسان والحريات العامة. من جانبها، تحدث وزير العدل المغربي مصطفى الرميد عن الخطوط الكبرى للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، والمقاربة التشاركية التي جرى اعتمادها، حيث أسهمت فيها فعاليات قضائية وسياسية وحقوقية، ومحامون، ومجتمع مدني، وأساتذة جامعيون، وانتهت بإصدار مشاق وطني للإصلاح الشامل والععميق لمنظومة العدالة، بهدف وضع أسس استقلال السلطة القضائية وضمان الحقوق والحريات. وأضاف الرميد أن الحكومة شرعت في تطبيق بنود ميثاق إصلاح العدالة، من خلال ترسانة قانونية جديدة، أبرزها مسودة القانون الجنائي الجديد، الذي تضمن مقتضيات متقدمة في مجال حماية حقوق الإنسان، من قبيل تسجيل مختلف أطوار الاستئناف بالصوت والصورة، وتمكين الدفاع من الحضور رفقة المتهمين أثناء الاستماع إليهم من طرف الشرطة القضائية، في أفق تعميم هذه الممارسة، وإقرار

استقبال العاهل المغربي الملك محمد السادس، أمس، بالقصر الملكي بالدار البيضاء، المفوضة السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاي، وبعبارة مناسبة وشح العاهل المغربي بيلاي بالوسام العلوي من درجة ضابط كبير. حضر هذا الاستقبال مستشار الملك، فؤاد عالي الهمة، ووزير الشؤون الخارجية والتعاون صلاح الدين مزور، ومدير منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان هاني منجلي، ونوهت نافي بيلاي، بالمعاملة الإنسانية التي يتهجها المغرب تجاه المهاجرين غير الشرعيين، وأشادت بيلاي، خلال اجتماعها أمس مع وزير العدل المغربي مصطفى الرميد، بالقرارات الإيجابية التي اعتمدها المغرب في هذا الشأن، خاصة في اتجاه إدماج المهاجرين غير الشرعيين، ونسوية أوضاعهم، طبقا لتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان في سبتمبر (أيلول) الماضي. وقالت بيلاي، التي تقوم بزيارة إلى المغرب مدتها أربعة أيام بدعوة من الحكومة، إنها أصبحت تقدم المملكة خلال زيارتها إلى العديد من الدول الأوروبية كنموذج يحتذى في التعامل الإنساني مع المهاجرين

السيد الطالبي العلمي يتباحث بالرباط مع المفوضة السامية لحقوق الإنسان

الرباط/ 27 ماي 2014 / ومع/ أجرى رئيس مجلس النواب السيد رشيد الطالبي العلمي اليوم الثلاثاء بالرباط، مباحثات مع المفوضة السامية لحقوق الإنسان السيدة نافي بيلاي، تمحورت حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب. وقال السيد الطالبي العلمي في تصريح للصحافة عقب هذا اللقاء، إن المباحثات تطرقت لعدد من القضايا، ومن ضمنها وضعية حقوق الإنسان بالمغرب، ولاسيما بعد المصادقة على دستور 2011، وإصلاح القضاء العسكري، وتعزيز دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وأضاف السيد الطالبي العلمي أنه تم التطرق خلال هذا اللقاء أيضا لإشكالية توظيف قضية حقوق الإنسان من طرف بعض الجهات للمساس بمصالح المملكة، ودور المؤسسة التشريعية في النهوض بحقوق الإنسان. وأشار في سياق متصل إلى أن رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان سيقدم يوم 23 يونيو المقبل أمام البرلمان، تقريرا حول وضعية حقوق الإنسان. وتعتبر زيارة المفوضة السامية لحقوق الإنسان، الأولى من نوعها للمغرب لأسمى ممثلة لمنظمة الأمم المتحدة مكلفة بحقوق الإنسان منذ توليها منصبها كمفوضة سامية سنة 2008.

<http://www.menara.ma/ar/2014/05/27/1187228-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%8A%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%AD%D8%AB-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%B7-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D9%88%D8%B6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86.html>

محمد الصبار يدعو إلى انخراط عربي في عولمة الحقوق والعدالة

المنامة/ 27 مايو 2014 /ومع/ دعا رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، أمس الاثنين بالمنامة، إلى انخراط عربي في "عولمة الحقوق والعدالة". وقال رئيس الشبكة، في كلمة خلال اختتام أشغال المؤتمر الدولي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، إنه "من غير المقبول إطلاقاً أن نخرط كدول وحكومات عربية في عولمة اقتصادية وثقافية وألا نخرط في عولمة الحقوق والعدالة". وأبرز ضرورة حث الحكومات العربية على أن "تتخطى مجردة وباقتناع في منظومة الآليات الأساسية لحماية الحقوق والحريات"، مؤكداً أن العالم العربي سجل تأخراً تاريخياً في هذا الموضوع مقارنة مع ما يجري في الدول الديمقراطية العريقة بل حتى في الديمقراطيات الناشئة. ودعا الصبار مختلف المنظمات الحقوقية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وهيئات المجتمع المدني إلى الترافع أمام الحكومات العربية من أجل الدفاع عن تصورها لمشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، من أجل "إقناعها بالمقاربة التشاركية في قضايا مصرية تهم كافة الشعوب العربية". وبعد أن أوضح أن من دواعي عقد المؤتمر الدولي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان بالمنامة، تبادل الآراء والتصورات والتوصل إلى توافقات حول المشروع، أعرب عن الأمل في "إخراج هذا المنتج الحقوقي الكبير إلى حيز الوجود على أسس معيارية سليمة". واعتبر رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن التدرج في الإصلاح لا يعني النزول عن الحد الأدنى المشترك عالمياً في المجال الحقوقي، مشدداً على ضرورة تحيين الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وإقناع الشركاء والفراء بأن قضايا حقوق الإنسان أضحت قضايا أساسية وحيوية بحيث لا يمكن لأي مجتمع أن يتطور بدون مراعاة خلفيتها. كما دعا الجامعة العربية إلى التفاعل بشكل إيجابي مع صوت المنظمات الحقوقية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وهيئات المجتمع المدني، مشيراً إلى أن الجامعة التي "اخترقها مؤخرًا الخطاب الحقوقي" من خلال استدعاء عدد من الهيئات الحقوقية لندوتين إقليميتين لأول مرة في تاريخها، يعول عليها كثيراً من أجل أن تكون المحكمة العربية لحقوق الإنسان آلية قضائية ذات جودة عالية لحماية الحقوق والحريات وإنصاف الضحايا. ومن جهة أخرى، انتهز الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان مناسبة انعقاد المؤتمر لتوجيه الدعوة إلى مختلف المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وهيئات المجتمع المدني، الراغبة في المشاركة في ندوات ومعارض وأورش، لحضور المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان، الذي سيحتضنه المغرب في نونبر المقبل، والذي سيحضره نحو ثلاثين ألف مشارك. وكان الصبار قد أبرز، في مداخلة خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الدولي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، التحديات القانونية والمنهجية التي يطرحها مسار صياغة مشروع النظام الأساسي للمحكمة، لاسيما من منظور تقريب هذا المشروع من الأنظمة الأساسية للمحاكم الإقليمية المماثلة. ودعا المؤتمر، الذي نظمه (المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان) بالبحرين، بمشاركة جامعة الدول العربية والبرلمان العربي، وبالتعاون مع (الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان)، إلى السماح للأفراد والمنظمات غير الحكومية المؤسسة بصفة قانونية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان باللجوء بصفة مباشرة إلى المحكمة العربية لحقوق الإنسان التي ستحتضن مملكة البحرين مقرها. كما أوصى المؤتمر، في (إعلان البحرين) الصادر في ختام أعماله، بتطوير النظام الأساسي للمحكمة العربية على ضوء التجارب الناجحة للمحاكم الإقليمية لحقوق الإنسان، والمحاكم الدولية الأخرى، مع دراسة جميع خيارات إصدار النظام الأساسي للمحكمة، بما في ذلك اعتباره أحد البروتوكولات الإضافية للميثاق العربي لحقوق الإنسان. وشارك في المؤتمر وفد من المغرب، ضم مسؤولين وأعضاء بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وعدداً من الفاعلين الحقوقيين في هيئات وطنية ودولية.

<http://www.menara.ma/ar/2014/05/27/1186488-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%86%D8%AE%D8%B1%D8%A7%D8%B7-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D9%88%D9%84%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9.html>

مزوار يتباحث بالرباط مع المفوضة السامية لحقوق الإنسان

أجرى وزير الشؤون الخارجية والتعاون صلاح الدين مزوار، اليوم الثلاثاء بالرباط، مباحثات مع المفوضة السامية لحقوق الإنسان نافي بيلاي التي تقوم حاليا بزيارة رسمية للمغرب تستغرق أربعة أيام بدعوة من الحكومة.

وتكرس الدعوة الموجهة للمفوضة السامية لحقوق الإنسان الشراكة الوثيقة والمتواصلة التي تجمع المغرب بالآليات الأممية لحقوق الإنسان، والتي تندرج في إطار الخيار الذي لا رجعة فيه للمملكة، بقيادة الملك محمد السادس، من أجل الانخراط في طريق دعم وحماية حقوق الإنسان والنهوض بها والدفاع عن الحريات الأساسية.

وستجري بيلاي، خلال هذه الزيارة، مباحثات مع رئيس الحكومة، ووزيري العدل والحريات والداخلية، فضلا عن المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان.

كما ستلتقي رئيسي غرفتي البرلمان، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وممثلي المجتمع المدني.

وستتناول هذه المباحثات مجموع الجوانب المتعلقة بالتعاون بين المغرب والمفوضية السامية لحقوق الإنسان وسبل ووسائل تعزيز هذه الشراكة مستقبلا.

وتعتبر هذه الزيارة الأولى من نوعها لأسمى ممثلة لمنظمة الأمم المتحدة مكلفة بحقوق الإنسان منذ توليها منصبها كمفوضة سامية سنة 2008.

<http://www.akhbarona.com/divers/77184.html>

<http://www.chouftv.ma/press/%D9%85%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%B1-%D9%8A%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%AD%D8%AB-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%B7-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%81%D9%88%D8%B6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-9338#.U4W3tflDVHM>

الصبار يدعو إلى الانخراط العربي

في «عولة الحقوق والعدالة»

دعا رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار، أول أمس الثلاثاء في العاصمة البحرينية المنامة إلى انخراط عربي في «عولة الحقوق والعدالة».

وقال الصبار، في كلمة خلال احتتام تشغيل المؤتمر الدولي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، إنه «من غير المقبول إطلاقاً أن تتخرط كدول وحكومات عربية في عولة اقتصادية وثقافية ولا تنخرط في عولة الحقوق والعدالة».

وأبرز الصبار ضرورة حث الحكومات العربية على أن تتخرط بجدية وواقعية في منظومة الآليات الأساسية لحماية الحقوق والحريات، مؤكداً أن العالم العربي سجل تأخراً تاريخياً في هذا الموضوع مقارنة مع ما يجري في الدول الديمقراطية العريقة، بل حتى في الديمقراطيات الناشئة.

ودعا الصبار مختلف المنظمات الحقوقية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وهيئات المجتمع المدني إلى التفاعل أمام الحكومات العربية، من أجل القفاز عن تصورها لشروع النظام الأساسي للمحكمة العربية لحقوق الإنسان، والتعاطف بالفكرة التشاركية في قضايا مصيرية تهم كافة الشعوب العربية».

وأعتبر رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، أن التفرج في الإصلاح لا يعني التزول عن الحد الأدنى المشترك عالمياً في المجال الحقوقي، مشدداً على ضرورة تجميع الميثاق العربي لحقوق الإنسان، والتعاضد الشركاء، وقرقاء، بأن قضايا حقوق الإنسان أفضحت قضايا أساسية وجوهرية بحيث لا يمكن لأي مجتمع أن يتطور من دون مراعاة خلفيتها.

كما دعا الجامعة العربية إلى التفاعل بشكل إيجابي مع صوت المنظمات الحقوقية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وهيئات المجتمع المدني، مشجراً على أن الجامعة التي «أخترقتها، أخيراً، الخطاب الحقوقي» من خلال استبعاد عدد من الهيئات الصقلية لتدوين إلمبيين لأول مرة في تاريخها، يعول عليها كثيراً من أجل أن تكون المحكمة العربية لحقوق الإنسان كية قضائية ذات جودة عالية لحماية الحقوق والحريات واحصاف الضحايا.

ومن جهة أخرى، اشهر الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان مناسبة انعقاد المؤتمر لتوجيه الدعوة إلى مختلف المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وهيئات المجتمع المدني الواقعة في المشاركة في ندوات ومعارض وأورش- لحضور المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان، الذي ستعقدته المغرب في نواكشوط القليل، والتي ستجسده نحو ثلاثين ألف مشاركاً.

ودعا المؤتمر الذي نظمه المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالبحرين بمشاركة جامعة الدول العربية والبرلمان المغربي، ويتعاون مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، إلى السماح للأفراد والمنظمات غير الحكومية المؤسسة بصفة قانونية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان باللجوء بصفة مباشرة إلى المحكمة العربية لحقوق الإنسان التي ستعقد من ملكة البحرين مقرها.

(ومع)

La Haut-commissaire aux droits de l'Homme au Maroc

Premier séjour de Navy Pillay depuis sa prise de ses fonctions

La Haut-commissaire aux droits de l'Homme, Navi Pillay, effectue depuis le 26 jusqu'au 29 mai 2014 une visite officielle de quatre jours, à l'invitation du gouvernement.

C'est la première visite du genre de la plus haute représentante de l'ONU en charge des droits de l'Homme depuis la prise de ses fonctions en tant que haut-commissaire en 2008.

Au cours de cette visite, Mme Pillay aura des entretiens avec le chef du gouvernement, les ministres des Affaires étrangères et de la Coopération, de la Justice et des Libertés, de l'Intérieur ainsi qu'avec le délégué interministériel aux droits de l'Homme, le Coordonnateur résident des Nations unies et son équipe ainsi que des membres de la communauté internationale, précise-t-on.

Elle devra également rencontrer les présidents des deux Chambres du Parlement, du Conseil national des droits de l'Homme, du Conseil économique, social et environnemental et des représentants de la société civile.

A la fin de sa visite, la Haut-commissaire tiendra une conférence de presse à l'Hôtel Sofitel de Rabat.

L'invitation de Mme Pillay consacre, selon un communiqué du ministère des Affaires étrangères et de la Coopération, le partenariat étroit et continu, qui unit le Maroc aux mécanismes onusiens des droits de l'Homme, et qui s'inscrit dans le cadre du choix irréversible du Royaume, sous l'impulsion de S.M le Roi Mohammed VI de s'engager dans la voie de la consolidation, de la protection, de la promotion des droits de l'Homme et de la défense des libertés fondamentales.

Commissions régionales du CNDH dans les provinces du Sud

Du professionnalisme et de la crédibilité

17-35911-3

LES commissions régionales mises en place par le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) dans les provinces du sud, sont "des acteurs professionnels, crédibles et indépendants", a indiqué, lundi à Rabat, le président du CNDH, Driss El Yazami.

Intervenant lors d'une conférence organisée par le club "Diplomacy leaders" de l'Ecole de Gouvernance et d'Economie (EGE) sur "Les horizons stratégiques du Maroc dans la résolution de l'affaire du Sahara", M. El Yazami a souligné que ces commissions reçoivent dans le cadre de leur action quotidienne, les plaintes des citoyens sans discrimination aucune, quelle que soit la personne qui s'adresse à ces institutions et quel que soit son point de vue politique.

Ces instances mènent des investigations de manière professionnelle, a-t-il dit, ajoutant que les efforts consentis par ces commissions sont reconnus de tous, y compris par l'ONU et les délégations étrangères reçues par les responsables de ces antennes, a-t-il indiqué lors de cette rencontre, marquée par la présence de M. André Azoulay, conseiller de SM le Roi. Ces commissions accordent un intérêt particulier à la propagation de la culture des droits de l'Homme, a ajouté le président du CNDH, faisant état de l'organisation d'une série de séminaires de formation aux droits de l'Homme depuis la mise en place de ces commissions. Le CNDH, a-t-il dit, a également réalisé, dans le cadre de la promotion des droits culturels, la première anthologie de la musique hassanie avec la participation de cinq groupes emblématiques de cette musique et a créé, en partenariat avec la faculté des Lettres de Rabat-Agidal, l'Office Chérifien des Phosphates et l'Agence de développement des provinces

Suite en page 3

Commissions régionales du CNDH dans les provinces du Sud

Du professionnalisme et de la crédibilité

Suite de la page Une

du sud, le Centre des études sahariennes doit le siège a été inauguré à Rabat en février 2013.

Un master des études sahariennes a été également créé, a-t-il ajouté.

Par ailleurs, M. El Yazami a appelé les divers acteurs concernés à la défense de la cause nationale à déployer davantage d'efforts à l'échelle internationale, tout en insistant sur l'impératif d'instaurer une véritable cohérence dans les actions de ces intervenants.

Pour sa part, le chef du cabinet du ministre des affaires étrangères et de la coopération, Lotfi Bouçhadra, a rappelé la genèse du conflit artificiel créé autour de l'intégrité territoriale du Maroc, ses enjeux géostratégiques et ses dimensions régionale et internationale, avant de mettre l'accent sur la nécessité de renforcer l'action de la diplomatie officielle et de s'ouvrir davantage sur la diplomatie parallèle en

l'occurrence le parlement et la société civile.

Le but étant la défense des droits légitimes du Maroc et la valorisation à l'international des avancées réalisées par le Royaume dans le domaine des droits de l'Homme, souvent instrumentalisés par les ennemis de l'intégrité territoriale du Maroc, a-t-il expliqué.

«La question du Sahara est une question existentielle pour l'avenir de la nation marocaine. Il ne s'agit pas d'une question technique ou mécanique», a-t-il dit, relevant que l'ONU doit prendre au sérieux les efforts du Maroc, à la lumière notamment de la proposition d'autonomie et clarifier le rôle de l'Algérie dans ce conflit.

De son côté, Mme Zineb Haj Bouha, membre du Conseil économique, social et environnemental (CESE), a axé son intervention sur le modèle de développement des provinces du Sud élaboré par le Conseil.

Elle a souligné que l'élaboration de ce chantier s'est faite sur la base d'une approche participative et transparente ayant impliquée la population locale.

Ce plan vise notamment la création d'une nouvelle dynamique de croissance compétitive, la promotion d'un développement humain inclusif, l'aménagement territorial durable et l'instauration d'une gouvernance locale, a-t-elle souligné.

Le Club «Diplomacy Leaders» a pour vocation de dynamiser et structurer l'engagement des étudiants de l'EGE-Rabat dans la diplomatie internationale.

Il s'assigne également comme objectif de soutenir et encadrer les étudiants, d'organiser la participation à différentes simulations des Nations unies, encadrer les délégations pour maîtriser le protocole et procédures onusiens, et donner la chance au plus grand nombre d'étudiants qualifiés à se mettre dans la peau d'un diplomate.

Driss El Yazami : “Des acteurs professionnels, crédibles et indépendants” aux CRDH au Sahara

Les commissions régionales mises en place par le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) dans les provinces du sud, sont “des acteurs professionnels, crédibles et indépendants”, a indiqué lundi à Rabat, le président du CNDH, Driss El Yazami.

Intervenant lors d'une conférence organisée par le club “Diplomacy leaders” de l'Ecole de gouvernance et d'économie (EGE) sur “Les horizons stratégiques du Maroc dans la résolution de l'affaire du Sahara”, M. El Yazami a souligné que ces commissions reçoivent dans le cadre de leur action quotidienne, les plaintes des citoyens sans discrimination aucune, quelle que soit la personne qui s'adresse à ces institutions et quel que soit son point de vue politique.

Ces instances mènent des investigations de manière professionnelle, a-t-il dit, ajoutant que les efforts consentis par ces commissions sont reconnus de tous, y compris par l'ONU et les délégations étrangères reçues par les responsables de ces antennes, a-t-il indiqué lors de cette rencontre.

Ces commissions accordent un intérêt particulier à la propagation de la culture des droits de l'Homme, a ajouté le président du CNDH, faisant état de l'organisation d'une série de séminaires de formation aux droits de l'Homme depuis la mise en place de ces commissions.

Le CNDH a-t-il ajouté par ailleurs, a également réalisé dans le cadre de la promotion des droits culturels, la première anthologie de la musique hassanie avec la participation de cinq groupes emblématiques de cette musique et a créé, en partenariat avec la faculté des Lettres de Rabat-Agdal, l'Office Chérifien des Phosphates et l'Agence de développement des provinces du sud, le Centre des études sahariennes dont le siège a été inauguré à Rabat en février 2013.

Par ailleurs, M. El Yazami a appelé les divers acteurs concernés par la défense de la cause nationale à déployer davantage d'efforts à l'échelle internationale, tout en insistant sur l'impératif d'instaurer une véritable cohérence dans les actions de ces intervenants.

<http://fr.africatime.com/maroc/articles/driss-el-yazami-des-acteurs-professionnels-credibles-et-independants-aux-crdh-au-sahara>

http://www.aufaitmaroc.com/actualites/maroc/2014/5/27/des-acteurs-professionnels-credibles-et-independants-aux-crdh-au-sahara_219896.html#.U4W2zPldVHN

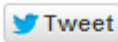


Droits de l'Homme Mezouar s'entretient avec Navi Pillay

Dernière mise à jour : 27/05/2014 à 11:14



4



0

Le ministre des Affaires étrangères et de la coopération, Salaheddine Mezouar, s'est entretenu, ce mardi, à Rabat, avec la Haut-commissaire des Nations Unies aux droits de l'Homme, Navi Pillay, actuellement en visite officielle de quatre jours au Maroc, à l'invitation du gouvernement.

L'invitation de Mme Pillay consacre le partenariat étroit et continu, qui unit le Maroc aux mécanismes onusiens des droits de l'Homme. Il s'inscrit dans le cadre du choix du Royaume de s'engager dans la voie de la consolidation, de la protection, de la promotion des droits de l'Homme et de la défense des libertés fondamentales.

Au cours de cette visite, Mme Pillay aura des entretiens avec le Chef du gouvernement, les ministres de la Justice et des libertés, de l'Intérieur ainsi qu'avec le délégué interministériel aux droits de l'Homme.

Elle devra également rencontrer les présidents des deux chambres du Parlement, du Conseil national des droits de l'Homme, du Conseil économique, social et environnemental et des représentants de la société civile.

Ces entretiens s'étaleront sur l'ensemble des volets de la coopération entre le Maroc et le Haut-Commissariat aux Droits de l'Homme (HCDH) et sur les voies et moyens de renforcer ce partenariat dans le futur.

C'est la première visite du genre de la plus haute représentante de l'ONU en charge des droits de l'Homme depuis la prise de ses fonctions en tant que haut-commissaire en 2008.



Maghreb

Mezouar s'entretient à Rabat avec la Haut-commissaire des Nations Unies aux droits de l'Homme, Navi Pillay

Mardi 27 Mai 2014 modifié le Mardi 27 Mai 2014 - 17:22

Le ministre des Affaires étrangères et de la Coopération, Salaheddine Mezouar s'est entretenu, mardi à Rabat, avec la Haut-commissaire des Nations Unies aux droits de l'Homme, Mme Navi Pillay, actuellement en visite officielle de quatre jours au Maroc, à l'invitation du gouvernement marocain.

L'invitation de la Haut-Commissaire aux Droits de l'Homme consacre le partenariat étroit et continu, qui unit le Maroc aux mécanismes onusiens des droits de l'Homme, et qui s'inscrit dans le cadre du choix irréversible du Royaume, sous l'impulsion du Roi Mohammed VI de s'engager dans la voie de la consolidation, de la protection, de la promotion des droits de l'Homme et de la défense des libertés fondamentales.

Au cours de cette visite, Mme Pillay aura des entretiens avec le Chef du gouvernement, les ministres de la Justice et des Libertés, de l'Intérieur ainsi qu'avec le délégué interministériel aux droits de l'homme.

Elle devra également rencontrer les présidents des deux Chambres du Parlement, du Conseil national des droits de l'Homme, du Conseil économique, social et environnemental et des représentants de la société civile. Ces entretiens s'étaleront sur l'ensemble des volets de la coopération entre le Maroc et le Haut-Commissariat aux Droits de l'Homme (HCDH) et sur les voies et moyens de renforcer ce partenariat dans le futur.

C'est la première visite du genre de la plus haute représentante de l'ONU en charge des droits de l'Homme depuis la prise de ses fonctions en tant que haut-commissaire en 2008.

Mardi 27 Mai 2014 - 13:29



La Haut-commissaire aux droits de l'Homme attendue lundi au Maroc

Maroc - La Haut-commissaire aux droits de l'Homme, Navanethem Pillay, est attendue lundi au Maroc pour une visite officielle de quatre jours, à l'invitation du gouvernement, a appris APA de source onusienne.

Il s'agit de la première visite du genre de la plus haute représentante de l'ONU en charge des droits de l'Homme depuis la prise de ses fonctions en tant que Haut-commissaire en septembre 2008, indique un communiqué du Haut-Commissariat des Nations unies aux droits de l'Homme (HCDH), basé à Genève.

Au cours de cette visite, la sud-africaine Navi Pillay aura des entretiens avec le chef du gouvernement, Abdelilah Benkirane, les ministres des Affaires étrangères et de la Coopération, de la Justice et des Libertés, de l'Intérieur ainsi qu'avec le délégué interministériel aux droits de l'Homme, précise-t-on de même source.

Elle devra également rencontrer les présidents des deux Chambres du Parlement, du Conseil national des droits de l'Homme, du Conseil économique, social et environnemental et des représentants de la société civile.

Rattaché directement au Secrétaire général de l'Organisation des Nations unies, le HCDH est une des agences spécialisées de l'ONU qui a pour but de promouvoir, de contrôler et de renseigner sur le respect du droit international des droits de l'Homme et du droit international humanitaire dans le monde.

<http://news.icilome.com/?idnews=783086&t=La-Haut-commissaire-aux-droits-de-l-Homme-attendue-lundi-au-Maroc>

Navy Pillay au Maroc : les droits de l'Homme à la loupe - See more at: <http://fr.africatime.com/articles/navy-pillay-au-maroc-les-droits-de-lhomme-la-loupe#sthash.dGX5RGFr.dpuf>

C'est dans un contexte tendu que la commissaire de l'ONU aux droits de l'Homme Navy Pillay est arrivée au Maroc. Une visite pour faire le point sur ce qui a été fait et ce qui reste à faire. Depuis lundi 26 mai 2014, la Haut-Commissaire des Nations Unies aux droits de l'homme Navy Pillay est au Maroc pour une visite qui prend fin jeudi après midi par une conférence de presse à Rabat. Au programme de cette première visite de responsable onusienne des rencontres le Chef du gouvernement, les ministres des Affaires étrangères et de la Coopération, de la Justice et des Libertés, de l'Intérieur ainsi que le délégué interministériel aux droits de l'homme, en plus des réunions avec les présidents des deux chambres du Parlement, le conseil national des droits de l'homme, le Conseil économique, social et environnemental, des représentants de la société civile... C'est dire qu'il s'agit d'un programme des plus chargé.

La visite intervient dans un contexte tendu entre le Maroc et les organisations internationales des droits de l'homme. Le rapport d'Amnesty international sur la torture et qui parle de la persistance de cette pratique dans les lieux de détention marocains a été vivement critiqué par le Maroc. Le gouvernement s'était dit scandalisé par « les contrevérités contenues dans le rapport. »

Rapports périodiques

Mustapha Ramid, ministre de la Justice a signalé dans une réponse assez vigoureuse mardi 21 mai devant le Parlement que le gouvernement a « été surpris par ce rapport parce qu'il a dépassé la logique des rapports périodiques des différentes organisations internationales. A cela s'ajoute le fait qu'il n'ait pas pris en compte les rapports onusien, tels que celui du Rapporteur spécial des Nations unies sur la torture, du Rapporteur spécial des Nations unies sur la traite des personnes, du Rapporteur spécial des Nations unies sur la détention arbitraire. » Freedom House, autre ONG internationale a classé le Maroc dans son rapport publié à la mi-mai 2014 au 147ème sur 197 pays en matière de liberté de presse. Sans parler de HumanRights Watch n'a jamais été tendre à l'égard du Maroc. Loin de là.

« Il y a des régressions »

Pour Ahmed El Haij, président de l'Association marocaine des droits humains, « il faut bien se rendre à l'évidence. Il y a des régressions en matière de droits de l'Homme que seul le gouvernement ne veut pas voir. Pourquoi toutes les organisations internationales en veulent-elles au Maroc ? » se demande-t-il dans une déclaration à menara.ma.

Quant à Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme, la visite de Mme Pillay s'inscrit dans « un processus de démocratisation et d'instauration des règles de respect des droits humains engagé par le Maroc depuis des années. Contrairement à d'autres pays desquels la communauté internationale n'attend rien, le Maroc, lui, doit consentir davantage d'efforts parce que les ONG et l'ONU attendent beaucoup de lui. C'est un exemple et il ne faut pas s'étonner que certains rapports soient durs à son égard... », explique-t-il.

« Réfléchir ensemble »

<http://fr.africatime.com/articles/navy-pillay-au-maroc-les-droits-de-lhomme-la-loupe>

M. El Yazami ne manque pas de rappeler que la position du Maroc sera davantage confortée à l'échelle internationale « par l'organisation en novembre prochain dans notre pays du congrès mondial des droits de l'Homme et la visite de Mme Pillay a pour but de discuter des préparatifs de cette rencontre... » Pour Mohamed Nachnach, président de l'OMDH, le Maroc n'a rien à cacher ni à craindre. « La société civile marocaine agit et réagit dès qu'il s'agit d'atteinte aux droits de l'Homme. Les rapports des organisations internationales doivent nous inciter à réfléchir ensemble sur ce qui ne va pas chez nous et à corriger certaines choses. On ne peut pas dire que tout est dans le meilleur des mondes, mais on progresse... » Nommée Haut-Commissaire aux droits de l'homme des Nations Unies, en juillet 2008, lors d'une réunion spéciale l'Assemblée générale de l'ONU, pour une durée de quatre ans, Mme Pillay, avocate sud-africaine et ancienne militante contre la politique d'apartheid, a été reconduite à ce poste en 2012 pour deux ans.

Droits de l'Homme : Mezouar reçoit la Haut-commissaire des Nations Unies

Le ministre des Affaires étrangères et de la Coopération, Salaheddine Mezouar, s'est entretenu, aujourd'hui à Rabat, avec la Haut-commissaire des Nations Unies aux droits de l'Homme, Navi Pillay, actuellement en visite officielle de 4 jours au Maroc, à l'invitation du gouvernement.

L'invitation de la Haut-Commissaire aux Droits de l'Homme consacre le partenariat étroit et continu, qui unit le Maroc aux mécanismes onusiens des droits de l'Homme, et qui s'inscrit dans le cadre du choix irréversible du Royaume, sous l'impulsion du Roi Mohammed VI de s'engager dans la voie de la consolidation, de la protection, de la promotion des droits de l'Homme et de la défense des libertés fondamentales.

Pour rappel, au cours de cette visite et comme déjà annoncé par Infomédiaire Maroc, Pillay aura des entretiens avec le Chef du gouvernement, les ministres de la Justice et des Libertés, de l'Intérieur ainsi qu'avec le délégué interministériel aux droits de l'homme.

Elle devra également rencontrer les présidents des deux Chambres du Parlement, du Conseil national des droits de l'Homme, du Conseil économique, social et environnemental et des représentants de la société civile.

Ces entretiens s'étaleront sur l'ensemble des volets de la coopération entre le Maroc et le Haut-Commissariat aux Droits de l'Homme (HCDH) et sur les voies et moyens de renforcer ce partenariat dans le futur.

A noter que c'est la 1ère visite du genre de la plus haute représentante de l'ONU en charge des droits de l'Homme depuis la prise de ses fonctions en tant que haut-commissaire en 2008.

<http://www.infomaroc.net/economie/115305.html>

ONU : La Haut-commissaire aux droits de l'Homme au Maroc, une lère

La Haut-commissaire aux droits de l'Homme, Navi Pillay, est arrivée hier au Maroc pour une visite officielle de 4 jours, à l'invitation du gouvernement, indique le Haut-commissariat dans un communiqué. A noter que c'est la lère visite du genre de la plus haute représentante de l'ONU en charge des droits de l'Homme depuis la prise de ses fonctions en tant que haut-commissaire en 2008. Et au cours de cette visite, Pillay aura des entretiens avec le chef du gouvernement, les ministres des Affaires étrangères et de la coopération, de la justice et des libertés, de l'Intérieur ainsi qu'avec le délégué interministériel aux droits de l'homme, précise la même source. Elle devra également rencontrer les présidents des 2 Chambres du Parlement, du Conseil national des droits de l'Homme, du Conseil économique, social et environnemental et des représentants de la société civile.

<http://www.infomaroc.net/economie/115293.html>

Salaheddine Mezouar reçoit la Haut commissaire des nations unies aux droits de l'Homme

27 mai 2014 Comment: 0



La Haut commissaire onusienne aux droits de l'Homme, Navi Pillay, a commencé aujourd'hui ses entretiens à Rabat par une rencontre avec le ministre des Affaires étrangères, Salaheddine Mezouar. Elle devra également rencontrer les présidents des deux Chambres du Parlement, du Conseil national des droits de l'Homme, du Conseil économique, social et environnemental et des représentants de la société civile. Ces entretiens s'étaleront sur l'ensemble des volets de la coopération entre le Maroc et le Haut-Commissariat aux Droits de l'Homme (HCDH) et sur les voies et moyens de renforcer ce partenariat dans le futur. Mme Navi Pillay, actuellement en visite officielle de quatre jours au Maroc, à l'invitation du gouvernement.

<http://le20heures.ma/?p=16487>



Rabat

Mezouar s'entretient avec la Haut-commissaire aux droits de l'Homme

31/11 083

Le ministre des Affaires étrangères et de la Coopération, Salaheddine Mezouar s'est entretenu, mardi à Rabat, avec la Haut-commissaire des Nations Unies aux droits de l'Homme, Mme Navi Pillay, actuellement en visite officielle de quatre jours au Maroc, à l'invitation du gouvernement. L'invitation de la Haut-Commissaire aux Droits de l'Homme consacre le partenariat étroit et continu, qui unit le Maroc aux mécanismes onusiens des droits de l'Homme, et qui s'inscrit dans le cadre du choix irréversible du Royaume, sous l'impulsion de SM le Roi Mohammed VI de s'engager dans la voie de la consolidation, de la protection, de la promotion des droits de l'Homme et de la défense des libertés fondamentales. Au cours de cette visite, Mme Pillay aura des

entretiens avec le Chef du gouvernement, les ministres de la Justice et des Libertés, de l'Intérieur ainsi qu'avec le délégué interministériel aux droits de l'homme. Elle devra également rencontrer les présidents des deux Chambres du Parlement, du Conseil national des droits de l'Homme, du Conseil économique, social et environnemental et des représentants de la société civile. Ces entretiens s'étaleront sur l'ensemble des volets de la coopération entre le Maroc et le Haut-Commissariat aux Droits de l'Homme (HCDH) et sur les voies et moyens de renforcer ce partenariat dans le futur. C'est la première visite du genre de la plus haute représentante de l'ONU en charge des droits de l'Homme depuis la prise de ses fonctions en tant que haut-commissaire en 2008.

Droits de l'Homme: Navi Pillay attendue lundi pour une visite officielle au Maroc

La Haut-commissaire aux droits de l'Homme, Navi Pillay, est attendue lundi au Maroc pour une visite officielle de quatre jours, à l'invitation du gouvernement, indique le Haut-commissariat dans un communiqué.

C'est la première visite du genre de la plus haute représentante de l'Onu en charge des droits de l'Homme depuis la prise de ses fonctions en tant que haut-commissaire en 2008.

Au cours de cette visite, Navi Pillay aura des entretiens avec le chef du gouvernement, les ministres des Affaires étrangères et de la Coopération, de la Justice et des Libertés, de l'Intérieur ainsi qu'avec le délégué interministériel aux droits de l'Homme, précise-t-on de même source.

Elle devra également rencontrer les présidents des deux Chambres du Parlement, du Conseil national des droits de l'Homme, du Conseil économique, social et environnemental et des représentants de la société civile.

<http://www.djazairess.com/fr/maghrebemergent/37706>